العدد (1571) السنة السادسة - الأحد (2) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الصناعة الثقافية ومقدمات الأمن الثقافي

إذا جاز لنا ان نقترح تعريفات واسعة ومتعددة لمفهوم الامن الثقافي فإننا نضع انفسنا امام غابة من التقاطعات المفهومية والفكرية التي تقترح بالمقابل منظورات متعددة وخلافية للامن الثقافي بمستوياته النظرية والاجرائية، وعبر ما تقترحه من قراءات واسعة الطيف لمرجعياته المتقاطعة، اذ ان هذه القراءات ستحمل رغم تجوهرها كموجّه منهجي، اثارات ترتبط بتوصيف الثقافة الاستعمالية اولا، وترتبط ايضا بعلاقة هذه الثقافة كمفهوم وكسلعة بآليات وسياقات ينتج بعضها النسق الاجتماعي المهيمن ثانيا، اوفي اطار التعاطي معها كـ(صناعة) عائمة لاتقترن بانماط الخطاب السائدة، او المسكوت عنها والذي انحلّ الى مجموعة من الطقوس والشفرات والحكايات الشعبية..

علي حسن الفواز

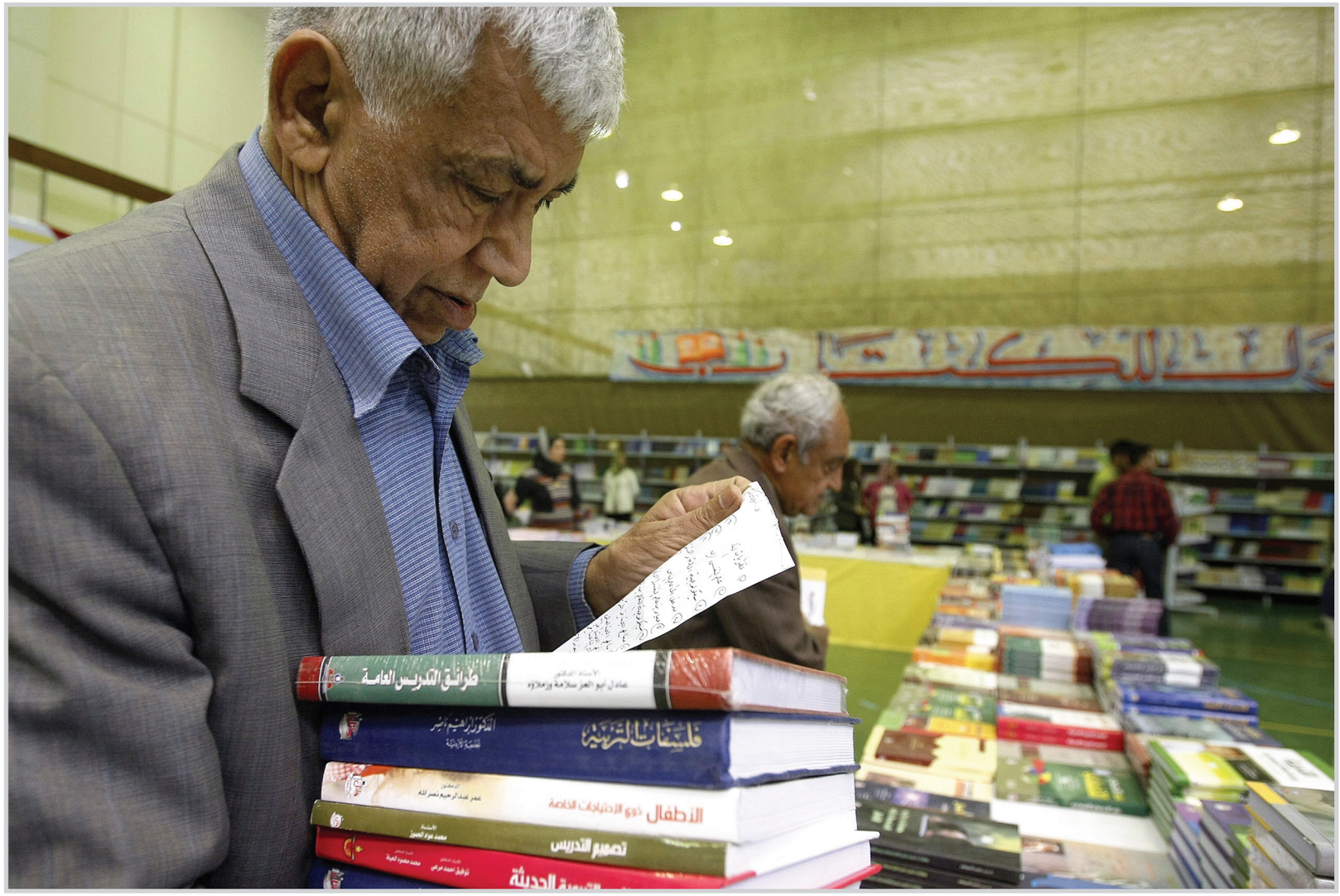

نمط الثقافة المهيمن لاعلاقة له باقناع الناس بقدر مايثيره من مخاوف وخضوع، رعب، ومن تكريس للمقدس الفقهي والايديولوجي وقيم الفحولة والابوة الرمزية، اذ يضع هذا النمط شروط القهرية لتحديد الامن. وهذا الامن هو المعول عليه في انتاج العلاقة العميقة والمؤثرة مع الدولة والمجتمع، فكلنا يعرف ان الدولة الاستبدادية العراقية قد احتكرت الصناعة السياسية والاقتصادية وكل مظاهر العنف والايديولوجيا، وفرضت من خلالها مجموعة مهيمنات على انتاج الخطاب الاعلامي والثقافي الذي بات جزءا من مفهوم امن السلطة! الخاضع لمعاييرها وتوجهاتها الايديولوجية..

ومع انهيار النظام الاستبدادي للدولة (بقطع النظر عن الزوايا التي ينظر اليها لهذا النظام) انهارت معه الاشكال المعقدة للمهيمنات المركزية، والذي اتاح لاشكال متشظية من البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الهامشية بالظهور كنصوص تعويضية ذات نزوع حمائي لنوع معزول، وكجزء من تشظية ذات المركز القديم او اغراقها بأقنعة هائلة من المجازات. هذه التشظيات للاسف لم تستطع ان تنتج منظورا بديلا قويا وفاعلا للمفهوم الثقافي الذي ظل خاضعا ومنفعلا وغير قادر على انتاج جدل معرفي في سياق ما دعا اليه ميشيل فوكو مثلا في استدعاء المنظومة الثقافية لتستدرج لغات المجتمع وانماط تفكيره واتجاهاته داخل كيان منظومات المؤسسات الاجتماعية الجديدة.

ان صناعة الثقافة ترتبط اساسا بمفهوم الامن الثقافي ليس للدولة الجديدة اساسا، بقدر ما ترتبط بأمن الجماعات السياسية والحزبية والدينية التي بدت فاعلة في اطار الدولة الجديدة، وهذا بلاشك يشكل خطورة على مبدأ السياسات الحاكمة للدولة وعلائقها مع منظومات التربية والتعليم والاقتصاد والامن، اذ ان التشظي في صناعة ثقافة الدولة بمرجعياتها المفهومية والحقوقية يعني افقار هذه الثقافة في ان تكون فاعلة في اثراء قيم وتوجهات التنمية البشرية المندمجة والمنافسة والفاعلة في صياغة معادلات التطور والبناء..وفي اثراء قيم الذات المواطنة والذات المولدة.

لقد افرز المجتمع العراقي بعد انهيار الاستبداد السياسي اشكالا ملتبسة للادارة والنظام الاجتماعي تمثلت في صعود البنية القبلية، والبنية العقائدية، والطبيعة الاستثمارية لتأمين الموارد. وطبعا صعود قوى هذه البنيات يعني تهديد الدولة المدنية المؤسساتية، والتمهيد لصناعة جماعات مهيمنة وحروب بين اتجاهات وثقافات وولاءات متقاطعة. ولعل مواجهة هذه القوى هو اكثر مسؤوليات القوى الجديدة التي تسعى الى ابراز قوة العقل السياسي من خلال ما كان قد طرحه المفكر محمود امين العالم الذي اشار الى ان قضية تجديد آليات العقل السياسي تكمن في(تحويل القبيلة الى تنظيم مدني سياسي اجتماعي، وتحويل الغنيمة او الاقتصاد الريعي/ الاستثمار بالمال العام/الى اقتصاد انتاجي يمهد للتنمية، وتحويل العقيدة الى صناعة رأي، أي التحرر من سلطة العقل الدوغمائي)

واذا كان هذا الاتجاه صعبا في هذه المرحلة فان تحييد هذه القوى من خلال تكريس(صناعة) الدولة واثراء صناعة ثقافتها العميقة القائمة على انضاج بنياتها المؤسساتية الامنية والاقتصادية والاجتماعية هو الاساس في التمهيد للدولة الجديدة، وبالتالي اتاحة المجال لهذه الدولة لمواجهة مشكلات وتحديات الامن والتنمية والتطور وترسيخ الاسس الديمقراطية الدستورية لها..

ان صناعة الثقافة هي اكثر المقدمات فاعلية في صناعة الامن، لان الصناعة الثقافية تعني تفكيك المركز القديم وتفريغه من قواه القهرية ولامعقوله العالق في المخيال الشعبي مقابل ابرز قوى متعددة لها توصيفاتها وهوياتها وحقوقها في المشاركة في النظام العام، ولكن ضعف الدولة وضعف الكفاءات المسؤولة عن الصناعة الثقافية المدنية كثيرا ما يعيد انتاج علاقات مشوهة تترك آثارها السيئة على البنية الثقافية واضعاف قدرتها في التعبير عن وجودها، واخضاعها لسياسات وتوجهات قد تعيد الصناعة الثقافية الى سلطة مراكز اخرى ترتبط بقوى إرهابية او أصولية..

في هذا السياق يأخذ الحديث عن موضوع الامن الثقافي اهمية استثنائية من خلال مايتركه من اثر على صناعة ظاهرة الدولة الجامعة، اذ هناك الكثير من وجهات النظر المتقاطعة بين من يؤمن بحقيقة هذا الامن ويؤكد على اهميته وضرورته وفاعليته في تنظيم العلاقات الحية داخل اي مجتمع متعدد الاطياف والهويات واللغات، وبين ان يجد البعض الآخر ان هذا الامن هو مقدمة لصناعة حزمة من المنظورات(الامنية الاخرى) تلك التي ترتبط بصناعة عمومية للامن الوطني..هذه الخصوصية للامن الثقافي تنطلق من تاريخ ازماتنا العميقة التي وضعت الامن في سياق(حمائي) يستدعي على الدوام مصادر واسعة من القوة والخطاب، تلك التي تحولت فيما بعد الى سلطة وايديولوجيا وعسكرتاريا، ولعل هذا ما يجعل اغلب ازماتنا تحمل وجها غائبا او مسكوتا عنه للامن الثقافي، تلك التي تتوارى خلف ازمات وصراعات سياسية معقدة وكثرة الخسائر، رغم انها في الجوهر ازمات صراع هويات وثقافات لم تستوعب انساقها ولم تستطع ان تصنع لها اطراً للتحاور والشراكة والتثاقف.

ان مفهوم الامن الثقافي في خطاب السلطة يرتبط بطبيعة هذه السلطة التي احتكرت كل شيء بدءا من الثروة والمعرفة والمكان والايديولوجيا وانتهاء باحتكار العنف، وطبعا كان لهذا الاحتكار اثره في الهيمنة وفي جوهرة الاشياء داخل نظام من المعرفة التي تحدد الانساق والحدود وترسم خارطة الطريق للفاعليات الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، التي تخضع الى منظور قاصر تتحدد في ضوئه التفاهمات والتفاعلات التي تؤشر حراك القوى الاجتماعية والاثنية داخل توصيفات معينة، هو توصيف السلطة الحاكمة التي تحدد مفاهيم الولاء والخيانة، الانتماء والمروق، وتصنع لهذه المفاهيم منظومة كاملة من العلامات اللغوية والفكرية والامنية التي تفرض تداولها في الخطاب الاعلامي والثقافي، وان أي خروج عن هذا النسق يعني الخروج عن مسارات وقواعد الامن الثقافي..

تاريخ علاقاتنا داخل اطر الدولة القديمة والعشيرة والتنظيمات الاجتماعية الاخرى هو امن اخضاعي ذو مرجعيات يقوم على التبعية والرعوية، ولايحمل اية مرجعيات واضحة ومحددة لما يسمى بالامن الثقافي، اي الامن الذي يحفظ الهوية الانسانية واللغة والحقوق والقدرة على ممارسة حرية الوعي والموقف، وبما يضمن تأمين شروط انسانية وحقوقية للتصرف المكفول بهذه الاعتبارات..

لقد كان الامن السياسي هو(الظاهرة) المعرّف بها وهو الصياغة القانونية والرسمية التي تقرها وتتداولها الاطر السياسية العامة، لان تعريف الأمن السياسي يرتبط بنسق السلطة وحدودها وطبيعة العلاقة معها، فضلا عما يتضمنه من تعريفات ثانوية ترتبط بتحديد السياج الدستوري او التوصيفي للدولة كمنظومة سياسية دولية معترف بها وكذلك تحديد سياقات معينة للممارسة السليمة لهذا السياج الدستوري، كما ان الامن الاقتصادي يشكل واحدة من الاساسيات الفاعلة في(صناعة الدولة) وبقائها وسلامة نظامها السياسي والاجتماعي، اذ لا أمن سياسي بدون امن اقتصادي، حيث يعرّف هذا الامن بانه آلة الإنتاج الوطني المستقلة أو غير المرتهنة على الأقل.

ولعل التطورات السياسية الدولية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية واستدعاء الحاجة الى الامن الثقافي، برزا الحديث الواسع حول اهمية حقوق الانسان الاخلاقية واهمية الحريات خاصة حرية الرأي والتعبير والتظاهر والمعيش، اذ ان هذه الحقوق والحريات كانت رهينة بوقائع الازمات السياسية والحروب وانماط الحكم الاستبدادية والتي خلقت ازمات اقتصادية ومجاعات وهجرات واوبئة وازمات اجتماعية وثقافية تسببت في موت الملايين من الناس، فا فالموت العمومي يعكس في جوهره الحاجة الى شرعنة الامن الثقافي، لانه امن يرتبط بصناعة الدولة وايجاد التشريعات والقوانين الدولية التي تحمي الناس من هذه المغامرات الكونية، فضلا عن ارتباطها بتأمين الالتزام بالاتفاقيات الاطارية التي توقع عليها الدول في مجال حقوق الانسان والحريات والحماية من الاضطهاد والاستعباد والاستبداد ضد مواطنيها..

ماحدث بعد الازمات الدولية ألزم الكثير من المنظمات الحقوقية على اقتراح العديد من الافكار التي تخص ايجاد ما يسمى بالامن الاجتماعي ذي المرجعيات الثقافية في توصيفاته وتشريعاته، اذ يرتبط هذا الامن بتأمين شروط الحراك الاجتماعي وصياغة الاطر القانونية والقيمية التي تضمن للمواطن وجودا مكفولا بالقانون الضامن لحياته ومعيشه ورفاهيته داخل المجتمع، وهذا الضمان هو جزء من مسؤوليات الدولة باعتبارها الاطار القانوني الرسمي والاخلاقي، وان علاقة المواطن بالدولة تتجسد عبر علاقة(المواطنة) التي هي عقد اجتماعي غير مكتوب لكنه موجود ضمن القانون العام الذي يتساوى فيه الجميع بالحقوق والواجبات مع الآخرين.. هذا الامن يرتبط ايضا بصياغة معادلات واضحة للعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات وحماية الحقوق الثقافية واللغوية عبر السعي الى صياغة عادلة للمناهج التربوية والقوانين الناظمة لسلسة القيم العليا التي تمثل ضمير الشعب، والتي لاتتعرض لاي من مكونات المجتمع بالتشويه والقذف والتجاوز.. ازاء كل هذا كيف هو الحديث عن الامن الثقافي في العراق وسط تاريخ حافل بالازمات والتغييبات التي انعكست على طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية القهرية التي مارست حاكميتها طوال اكثر من ثمانية قرون، اصيبت خلالها الذاكرة بالعمى، وتحول المكان العراقي خارج اطاره الدولتي وهو محكوم بمجموع من القوى الاثنية والعسكرية والايديولوجية التي فرضت اشكالا معقدة من الثقافات العاصبية التي اعطت لأمنها الثقافي الحصانة والمنعة والقوة الطاردة التي تقوم على اساس حماية نظامها العقائدي/الايديولوجي تحت الايهام بحماية حدودها وثرواتها ونظامها العسكري والاثني وسط تجهيل كامل للمجتمع المحكوم..وحتى بعد تشكيل الدولة الحديثة عام ١٩٢١ خضع مفهوم الامن الثقافي الى هيمنة مفاهيم اخرى اعتمدها المحتل الانكليزي من خلال جزء من الدولة الاستبدادية التي حكمت عام ١٩٦٣ وعادت الى الحكم عام ١٩٦٨ بذات الصيغ التي مزجت بين الايديولوجيا والعسكرة..هذا المزيج الرهيب هو اقصاء نهائي لفكرة الدولة المدنية، مثلما هو اعادة انتاج دائم للاستبداد والعنف، باعتبار ان الدولة المؤدلجة عسكريا تملك اقوى آلة عنف عسكري، يمكنه ان يتحول الى اداة قمع في الداخل مثلما حدث في تاريخ الانتفاضات منذ انتفاضات عام ١٩٦٣ في صرائف خلف السدة والميزرة والشاكرية وانتهاء بالانتفاضة الشعبانية التي كان للعسكرة المؤدلجة(قوات الحرس الجمهوري والامن والمخابرات وجهاز الامن الخاص والقوات الخاصة) دورها المباشر في القمع الدموي لهذه الانتفاضة وما لحقها من عنف سياسي وثقافي طال الكثيرين، خاصة في مجال العنف الثقافي اذ تم اعلان طوارىء ثقافية ضد ثقافات معينة وتوجهات قومية معينة، منعت على اثرها ممارسة الطقوس والاتهام بالجرم الجنائي والوطني لاي سلوك لايلتزم بسياقات عمل هذه الطوارىء..

الرابعة: لم يشهد تاريخ الدولة العراقية اي مظهر للرفاهية منذ ان اكتشف النفط في العراق في اوائل القرن الماضي، اذ تحولت هذه الثروة الى وبال سياسي على الناس دخلت فيه الدولة عالم(صراع الكبار) ومصالحهم وطموحاتهم ومؤامراتهم، وفيما بعد تحولت الثروة ذاتها بعد(تأميمها) وطنيا الى وبال اكثر تعقيدا وخطورة حيث تحولت الى مركز تمويل مباشر للعنف والقمع ووالاستبداد والحروب العبثية التي حولت العراق من دولة بترولية عالمية ذات اقتصاد معقول الى(عملاق عسكري لكنه قزم اقتصادي) كما يقول الدكتور فالح عبد الجبار..كل الموارد المادية وفي طليعتها الموارد البترولية الخيالية الأرقام لم تستعمل في معظمها لأي إنتاج ثقافي وتعليمي جاد ومثمر ولم تسهم في انتاج تنميات بشرية كبيرة او نظم صحية فاعلة ولا حتى بنى ثقافية حقيقية، اذ ظلت الدولة العراقية تعاني ازمات بنيوية معقدة وعميقة ومن ملامح تخلف وتشوهات واضحة في النظام الثقافي والنظام الاجتماعي والتعليمي. فلا وجود لملامح مدينة عصرية في العراق، بكل ما تعنيه هذه المدينة من بنى تحتية ونظام اجتماعي واقتصادي وثقافي وعمراني. ولا وجود لنظام صحي متكامل يقلل من آثار الأمراض المتعددة التي كان العراق يعاني امراضها المتوطنة، فضلا عن قلة عدد الكليات قياسا للجغرافيا الاجتماعية وحاجة الناس الى التعليم العالي والمتخصص، كما ان العراق ظل بعيدا تماما عمّا يمسى بـ(العالم التقنوي) اي النظام السياسي الذي قرن هذه التقنية بالتحريم السياسي ومنع الناس من الحصول على الخدمات التقنية بما فيها خدمات النظم المعلوماتية والبرامجيات والموبايل والستلايت وغيرها، كذلك وسائل الإعلام المتعددة، حيث كان الاعلام مركزيا وخاضعا للايديولوجيا المعسكرة، ويخدم توجهاتها وصناعتها، وان التعاطي مع مفاهيم كالحرية الصحفية والسلطة الاعلامية والاعلام المستقل كان من التابوات التي تضع الصحفي امام الخيانة الوطنية، يضاف إلى كل ذلك النقص التام في مجالات الأبحاث والمختبرات والدراسات لتعمد القوى المالية المسيطرة والخاضعة للسلطة في عدم إنشاء مؤسسات لإنتاجها..

ومن اكثر مظاهر تدهور الامن الاقتصادي مثلا هو نشوء ما يسمى بظاهرة(التصنيع العسكري) التي حولت البلد الى آلة للجحيم والمواطنين الى عبيد كما كنا نقرأهم في الاساطير اليونانية، اذ يعفى العامل في التصنيع العسكري من الخدمة في الجيش المحارب، وطبعا هذا الاعفاء مقابل شروط قهرية ومرعبة في اكثر لوائحها.

هذا التصنيع صنع تقاليد مشوهة للصناعة، وللانتاج مثلما خلق تشوهات كبيرة في علاقات الانتاج وافقدها كل شرط انساني، لان الدولة هي التي تملك العسكر وتملك الايديولوجيا وتملك العنف، وهذا الثالوث هو الذي جعلها تملك اكبر مخزن للاستبداد والقهر ومصادر تمويل القوة، اذ تحولت ٩٠٪ من موارد الدولة للتصنيع العسكري، فضلا عن المديونيات الهائلة التي غرق العراق بها، وبهذا التشكيل الكاريتوري تحولت الدولة الى(معسكر) وتحول(الحزب) الى عائلة) تملك اصول المال، وتحولت الجماهير الى سرود مفتوحة على فكرة الاشباع والتهميش والتأويل..

ناهيك عن ان الحرب العراقية الايرانية والتي تعد واحدة من اطول حروب العصر، لم تكن حربا عسكرية خالصة، بل هي مزيج من الحروب التاريخية والطائفية والاقتصادية والفقهية، حرب جماعات وامم، حرب دول وحرب افكار. وهذا التعقيد الغريب الذي احاط بهذه الحرب، فرض اشكالا معقدة وقهرية من الثقافات والتوصيفات التي تحولت الى مؤسسات ضخمة لتفريخ مفاهيم ومرجعيات كرست مفهوم المركز السلطوي والمركز الايديولوجي والعصابي.

ان تدهور الصناعة الثقافية وعدم أهليتها للتعاطي مع إشكالات معقدة كالهوية والدولة والامة والحرية والتعدد والاختلاف ليسا وليد مرحلة مابعد ٢٠٠٣، بقدر ما هو وليد تاريخ طويل من المطروديات التي تمركزت عبر هيمنة المركز القديم بكل حمولاته وشفراته ولامعقوله الخارق، واذا كنا اليوم امام الحاجة الى اعادة معالجة ازمة الصناعة الثقافية وابرازها ليس بالطريقة التي اقترحتها مدرسة فرنكفورت الالمانية ورائدها الفيلسوف ادرنو، بل على وفق ما تفترضه الظروف العراقية المعقدة التي تفترض معالجات اكثر روية واكثر عمقا ازاء موروث طاعن في التاريخ لمركزيات لاتؤمن بصناعة خارج نصها وتأويلها ومرجعيات فقهها الابوي..

كان العراق من اكثر هذه البلدان عرضة لما يسمى بالخرق الامني السياسي والثقافي، فمنذ عام ١٩٣٦ عانى العراق ظاهرة الانقلاب العسكري على يد بكر صدقي، والذي اعطى للجيش قوة استثنائية في تشكيل ملامح الدولة ومستقبلها، وحدود الحريات الاجتماعية والسياسية فيها وفي ابراز تشكلات الهويات الوطنية داخل النسيج المجتمعي المتعدد والمتنوع. كما كان انقلاب عام ١٩٤١ مثاراً لجدل طويل حول طبيعة التوجهات السياسية واصطفافها داخل الحركات السياسية، اذ ان رشيد عالي كان رئيسا للوزراء لكنه كان يضع ولاءاته السياسية فوق ولاءات الدولة، وظن ان انحيازه للالمان في حربهم ضد الحلفاء وتأثيره على مجموعة من الضباط المعروفين بعدائهم للاستعمار دليل على ان المصالح الايديولوجية هي الاهم والاكثر حضوراً في التعاطي مع مفاهيم مثل الامن الوطني والامن الثقافي والديمقراطية والتعددية وبناء الدولة ذاتها.

هذا الانشقاق واصطفاف قوى جديدة حوله، هما اللذان مهّدا الطريق لصناعة العقدة الايديولوجية غير الفاعلة في مواجهة تعقيدات الواقع الاجتماعي والسياسي، فضلا عن المساهمة في تقوية النزعة العسكرية وطموحاتها، تلك النزعة التي اسهمت في الانقضاض على الدولة الرسمية والتمهيد لصناعة دولة الانقلابات والحروب الدامية التي ابتدأت منذ عام ١٩٥٨ ولغاية ٢٠٠٣.

صعود نجم العسكر انهى تماما سلطة الايديولوجيا، ولعل فشل التحركات ذات الطابع الايديولوجي منذ حركة حسن سريع وصولا الى حركات التمرد في الاهوار وعند فرق الانصار في كردستان دليل على ذلك، وربما اصاب هذا الفشل الايديولوجيات بنوع من الفوبيا السياسية التي ألجمت دورها في التعبئة الجماهيرية التي كانت فاعلة في الاربعينيات والخمسينات، مثلما أصابها بنوع من التشقق الذي جعل الاحزاب تتحول الى كولاج من التحزبات ذات القراءات المختلفة.. والادهى من ذلك ان هذا الفشل اسهم ايضا في صناعة العسكرة الايديولوجية خاصة بعد انقلاب شباط عام ١٩٦٣ اذ تحول ما يسمى بـ(الحرس القومي) الى ايديولوجيا مسلحة هي صناعته للدولة والجيش ونظام الملكية وطبيعة الطبقة والطائفة الحاكمة، وهذا بلا شك انتج فيما بعد اخلالا بنيويا عميقا في الامن الثقافي، كان من نتائجه الكثير من الصراعات والانقلابات والحروب العرقية والطائفية والقومية بدءا من غارات الجيش على العشائر عام ١٩٣٦ ومرورا بالحروب الطويلة ضد الاكراد منذ الخمسينيات ولغاية ١٩٩١وانتهاء بما حدث بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ من صراعات حملت في خطابها الكثير من تراكمات غياب الامن الثقافي وسوء ادارته من قبل قوى الاحتلال ومن قبل القيمين على تاريخ الدولة العراقي.. وسط هذا الحديث الذي مازال غائباً عن اشكال اخرى للامن العمومي وتداعياته على ظواهر الدولة والمجتمع، يبرز غياب الامن الثقافي كظاهرة لتكريس الازمة المفهومية للامن، لان الامن الثقافي يمثل ابرز المعطيات التي تتعلق بصناعة ازمات الانظمة السياسية وازمات الحرية والحقوق والعدالة والديمقراطية، لان الثقافة تعني (التمدن) أي صناعة المدينة الحضارية، المدينة القانونية التي يتجوهر فيها العمل والتعلّم والمعرفة والمشاركة السياسية والرأي والرأي الآخر وتداول السلطة سلميا، فضلا عن أن الأمن الثقافي يعدّ تعبيرا جديدا عن تجاوز واقع قديم كان يبحث عن علاج مستقل في عملية نشوء الأمم وارتقائها.

وللوهلة الأولى يبدو حديث الامن الثقافي غامضا ومفتعلا وبعيدا عن اشكالات الدولة السياسية، ولكن الإمعان في تحليل الواقع الثقافي العراقي خاصة، والحاجة الى التعرف على حيثيات هذا الامن وضرورته تقود إلى جملة اشارات ترتبط بأزمات التاريخ وصراعات، وازمات الدولة ومنظومات حاكميتها، فضلا عن ارتباطها بصناعة ازمات عميقة الاثر في المكان العراقي وفي الشخصية العراقية. ومن ابرز هذه اشارات:

الأولى: إن العراقيين يملكون تراثا حضاريا ثقافيا وسياسيا ويشكلون في هذا السياق اكثر الأمم غنى لهذا التاريخ. اغلب النظم السياسية والدول تشكلت على ارضه، ولعل هذا التشكيل وتراكمه هو الذي انتج مساحات ثانوية للصراعات السياسية في الداخل وفي الخارج، والذي شكل فيما بعد مجالات لنشوء قوى عسكرية وايديولوجية، مثلما اسهم في نشوء بعض افكار التطرف والانشقاق. تاريخ العراق السياسي يؤكد ان كل الأعراق منصهرة في تكوين إنسانه، وهو يخوض أو يراد له أن يخوض حروباً متعددة الاتجاهات، بما فيها الحروب العبثية التي حدثت منذ عام ١٩٨٠ ولغاية ٢٠٠٣.

الثانية: المثقفون العراقيون يعانون تاريخاً طويلاً من التهميش، وربما كان التهميش قاسيا الى حدّ ان الكثير من المثقفين قد ماتوا او سجنوا وقمعوا بشكل مريع، وآخر ظواهر هذا التهميش هو المنفى الذي اضطر آلاف المثقفين الهجرة اليه طلبا للحرية والرفاهية والمعيش. وطبعا هناك فئات من المثقفين او (وعاظ السلاطين) هم الوحيدون الذين كانت لهم امتيازات استثنائية، وهم في هذا السياق كانوا جزءا من ظاهرة السلطة ذاتها.

ان استمرار ازمة السلطة في العراق هي التي انتجت ازمات الامن الثقافي والامن الاجتماعي والامن الاقتصادي، اذ ان المُشكلة ليست في خدمة السلطات القمعية والأنظمة الفاسدة، وانما في ايجاد مرجعيات ثقافية ودينية لتبرير هذا التهميش وصناعة القمع والرضوخ للسلطة الاستبدادية. كلنا يعرف ان السلطة تستخدم بعض المثقفين لقمع الثقافة الحرة ذاتها تحت لافتات الامن الوطني والامن القومي، واحيانا تحت لافتة الدعاية المبتذلة لسلطة القمع دون أن يكون لها أي نصيب بالسلطة، إنهم مجموعة من المثقفين الموظفين المرتشين اوالمرتزقة الذين لا يتعدى دورهم تدبيج المدائح وقبض المكافآت.

الثالثة: الحديث عن عولمة الثقافة لايعني الرضوخ الكامل للاوهام، لان هذه الثقافة قد دخلت الى ما يشبه عصر العولمة بعشرات السنين وقبل عصر الكمبيوتر والانترنت، فاستقلال الدولة العراقية الذي جاء ضمن برنامج غربي استعماري موحد تقريبا لإعطاء اغلب الدول العربية استقلالها.. هذا الاستقلال كان استقلالا شكليا يجسده حكام تابعون، من مصلحتهم إبقاء الجهل والتخلف والتعصب في مجتمعاتهم كضمان لبقاء عروشهم وتوريثها لأبنائهم. وفي ظل هذه الأنظمة شكّلت ثقافة المستعمر المنسحب شكلاً والباقي مضمونا، المجال الوحيد غير المقموع.. توازيه وتواكبه انماط من الثقافات اليسارية غير الفاعلة مع اشكال اكثر تعقيدا لثقافة قومية بائسة تعتاش على الماضي التليد، اذ اسهمت هذه الثقافة الانفعالية في نشوء انظمة انقلابية وحركات عسكرية استثمرت هزائم العرب منذ عام ١٩٤٨، لكن بالمقابل كانت هذه الثقافة هي المسؤولة عن نشوء الانظمة الاستبدادية والقمعية وايديولوجيات الرعب الذي اعادنا فيما بعد الى دورة الاحتلال من جديد، مقابل كل هذا كانت هناك ثقافة تكفيرية شديدة التخلف شجعها الحكام طويلاً لأنها تشكل سداً قوياً في وجه الثقافة الانسانية النهضوية.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com